



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المرجعية والانتخابات هل يغير السيد السيستاني مسار المقاطعة؟

محمد سالم



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المرجعية والانتخابات هل يغير السيد السيستاني مسار المقاطعة؟

محمد سالم *

مدخل

منذ العام 2003، سعى السيد السيستاني إلى تعميق فكرة الانتخابات الحرة كممارسة وحييدة لاختيار شكل الحكم وعملية تداول السلطة في العراق.

وفي بيانه الأشهر قبيل انتخابات العام 2018، صدر مكتب المرجع الأعلى البيان بالقول: «لقد سعت المرجعية الدينية منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في أن يجلّ مكانه نظاماً يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع إلى صناديق الاقتراع، في انتخابات دورية حرة ونزيهة، وذلك إيماناً منها بأنه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد إن اريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الأصيلة ومصالحه العليا.

ومن هنا أصرت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الامم المتحدة بالإسراع في إجراء الانتخابات العامة لإتاحة الفرصة امام العراقيين لتقرير مستقبلهم بأنفسهم، من خلال اختيار ممثلهم المخولين بكتابة الدستور الدائم وتعيين أعضاء الحكومة العراقية.

واليوم وبعد مرور خمسة عشر عاماً على ذلك التاريخ ما تزال المرجعية الدينية عند رأيها من أن سلوك هذا المسار يُشكّل من حيث المبدأ الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله، وأنه لا بد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي تحت أي ذريعة أو عنوان“ والبيان كان بمنزلة إعلان واضح للمسار الذي يرغب السيد السيستاني بأن يستديم في العراق، وحتى إبان احتجاجات تشرين 2019؛ وما أسفر عنها من استقالة حكومة عادل عبد المهدي وتكليف مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة، كان إجراء الانتخابات من أهم ما طالب به مكتب السيد السيستاني دون كلل.

* باحث.

وعلى ما يبدو، ووفق ما جاء في البيان نفسه، فإن مطالبة المكتب بأن يتم اعتماد قانون انتخابي عادل كان أيضاً؛ مما فرض على مجلس النواب المضي باتجاه الدوائر الانتخابية المتعددة، على الرغم من معارضة عدد من الكتل لهذا المطلب الذي كان أيضاً، وبطريقة ما؛ مما طالبت به الاحتجاجات سواء قبل تشرين 2019 أو بعدها.

وكان من بين آخر ما صدر عن المرجع بهذا الخصوص هو ما نقلته ممثلة الامين العام للأمم المتحدة في العراق جنين بلاسختارت عقب لقاءها بالمرجع في حزيران 2021، إذ أعرب مجددا عن دعمه لإجراء الانتخابات المبكرة وشدد على ضرورة توفير الظروف الملائمة لإنجازها، مشيراً إلى أن «التأخر في إجرائها أو إجرائها من دون توفير الشروط اللازمة سيؤديان إلى تعميق مشكلات البلد» وحذر السياسيين من الندم في حال المضي في انتخابات يقاطعها الشعب.

من خطر التأجيل إلى خطر المقاطعة: المأزق الحرج

ولكن يبدو أن مخاوف مكتب السيستاني من خطر تأجيل الانتخابات، أو عدم توفير الاجواء المناسبة لها لم تعد المسألة الأكثر حرجاً، ولا سيما أن قانون الانتخابات تم تغييره، وهناك اهتمام دولي كبير بإتمام الانتخابات بالحد الأدنى من المشاكل أو التزوير، برقابة أممية غير مسبوقة، فضلاً عن الإجراءات الأمنية المشددة، والإصرار على إعلان نتائج الانتخابات خلال 24 ساعة وحسب، كل هذه العوامل قادت إلى التفكير بخطور أكبر، وهو المقاطعة، أو المشاركة باتجاه غير محمود العواقب.

على هذا، سيكون من المهم الوقوف عند ما يتعلق بمستويات المشاركة في الانتخابات، ففي حين خلص عدد من الاستطلاعات التي تناولت الموضوع إلى أن هناك عزوفاً كبيراً عن المشاركة يفوق حتى ذلك الذي شهدته انتخابات العام 2018، وبينت تلك الاستطلاعات أن عدداً قليلاً يرى أن التصويت «هو الطريقة الأكثر فاعلية للتأثير على عملية صنع القرار السياسي» والاستطلاع المذكور ينطبق على الإثنيات العراقية الأساسية⁽¹⁾، ولكن هناك استطلاعات أخرى خرجت بنتيجة معاكسة تماماً، وهو إمكانية أن تفوق نسبة المشاركة الـ40%، بما يعني أن هناك ارتفاعاً في الرغبة بالتصويت، رغبة تضم حتى المقاطعين لانتخابات العام 2018.

1. منقذ داغر، الخوف من مرحلة ما بعد الانتخابات: هل سيشتعل برميل البارود في العراق؟ منتدى فكرة، تم الاطلاع بتاريخ 25/9/2021، على الرابط: <https://is.gd/Zmfz4b>

بكل الأحوال، فإن توقعات انخفاض نسب المشاركة، مع تصاعد حملات مقاطعة الانتخابات، التي يتزعم بعضها متظاهرو تشرين المنقسمين على أنفسهم، في ظل خيبة من مآل الاحتجاجات، والفشل في محاسبة المسؤولين عن مقتل المحتجين، والاعتيالات التي أعقبت الاحتجاجات، ناهيك عن الفشل الحكومي المستمر، والفساد، وإصرار القوى السياسية المتصدرة للمشهد على الاشتراك في الانتخابات، ومطالبة البعض منهم بالمناصب الأولى، فضلاً عن المخاوف من حصول تزوير في الانتخابات التي عارضت أغلب القوى نفسها إجراءها مبكراً قبل أن تغير موقفها. كل هذه العوامل تنذر بأن كل ما سعى له المرجع الأعلى منذ العام 2003 ورغبته بأن تترسخ الانتخابات كعملية تغيير مستمرة، في ظل دولة مدنية، كلها مهددة بالخطر في حال انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية، أو ارتفاعها بين فئة دون أخرى.

وعلى هذا، يبدو أن هناك احتمال لعودة خطبة الجمعة في العتبة الحسينية التي طالما عبّر السيد السيستاني عن موافقه السياسية عبر منبرها، والتي قطعت منذ آخر خطبة في 28 / 2 / 2020 على إثر تداعيات وباء كورونا، فضلاً عما يبدو تردد من مكتب السيد السيستاني بمواصلة التأثير المباشر في السياسة عقب تشكيل حكومة الكاظمي وتداعيات احتجاجات تشرين، وبالمجمل لا يبدو أن المكتب راضٍ عن أداء الحكومة، ولا خطاب المحتجين الذين اعرب عن دعمهم من قبل، والخلاصة، يبدو أن هناك رغبة بعودة الخطبة مرة أخرى، للحث على المشاركة الواسعة في الانتخابات، أو إصدار بيان بهذا المضمون يرعّب في المشاركة، ويشجع على عدم العزوف والاشتراك بقوة في تغيير المشهد عبر الانتخابات، وهو ما حصل فعلاً يوم 9 / 9 / 202.

إذ أجاب مكتب السيد السيستاني على استفتاء بشأن الانتخابات، وحث على المشاركة «الواعية والمسؤولة» فيها، وأشار إلى أنه وإن كانت لا تخلو من «بعض النواقص ولكنها تبقى هي الطريق الأسلم للعبور بالبلد إلى مستقبل يرجى أن يكون أفضل مما مضى».

من جانب آخر، ولو ذهبنا مع الاستطلاعات التي تبين ارتفاع نسبة المشاركة، فإن توجيه المرجع الأعلى أيضاً سيكون ضروري في هذه الحال، آخر الأمر لا يرغب السيد السيستاني بأن تحتل المعادلة السياسية وتشارك السلطة بين مكونات العراق إلى درجة قد تقود إلى الفوضى، أو الصراع السياسي بأدوات عسكرية، أو بالعودة إلى نقطة الصفر في عام 2003، وسيجد أن من الضروري توجيه الناس نحو الانتخاب على أسس ومعايير جديدة، تضمن تبادل الكتل السياسية دون أن

تهدم المعادلة الأساس لتشارك السلطة في العراق، وبما يضمن التوازن، وعدم الاخلال بالمكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية على الرغم من التدهور الكبير في العملية السياسية.

بالنهاية، ليس من مصلحة أحد انهيار النظام السياسي المتعثر، فالفوضى أو ديكتاتوريات متصارعة متقسمة حسب مناطق النفوذ، في ظل بيئة إقليمية متوترة ومتحفزة لأي حدث في العراق، الأمر الذي يجبر مكتب السيستاني على الحفاظ على آلية تغيير سلمية تدرجية، قد تعود بالأمن للعراق على المدى البعيد.

المشاركة الواسعة.. المستفيدين والخاسرين

يبدو المشهد الانتخابي مرتبكاً جداً، بين الراغبين بالمقاطعة والحاثين على المشاركة، واستقراء المشهد يبين أن تصاعد المقاطعة سوف يصب آخر الأمر في مصلحة الكتل ذات الجمهور الثابت، في ظل الدوائر الانتخابية المعقدة، فالمعلومات تشير مثلاً إلى اتفاق عدد من العشائر على دعم أبنائها لمرشح معين من غير عشيرتهم في حال لم يوجد مرشح من أبنائهم؛ والأمر ينطبق أيضاً في المناطق المتداخلة إثنياً، بما يعني أن خيار المقاطعة لن يسهم في إفشال الانتخابات أو في تغيير المشهد بشكل فعلي.

من جانب آخر، في حال تدخل السيد السيستاني وحثه على المشاركة الواسعة، ولو استجاب مقلدوه لندائه لتعضد الاستطلاعات التي تشير إلى ارتفاع نسبة العازمين على التصويت، فيمكن ان تكون هناك حسابات أخرى قد تغير المشهد.

لا يمكن أن نتجاهل أن مكتب المرجع دأب منذ سنوات على التذمر من الأداء السياسي للحكومات العراقية، وساند بعدة طرق الاحتجاجات بما فيها احتجاجات تشرين 2019، فضلاً عما ورد على لسان وكيله في كربلاء من أن المجرب لا يجرب، ويستشف من هذا رغبة بتغيير المشهد السياسي عبر تغيير الكتل السياسية الفاعلة فيه، ويبدو أن الكثير من المقاطعين -أو حتى المشاركين- المحتملين الشيعة هم من مقلدي السيد السيستاني، الأمر الذي قد يقود لو حثهم على المشاركة على التصويت باتجاه تغيير الكثير من الفاعلين في المشهد، ويمكن أن يتوقع الباحثون مشهداً مغايراً لما هو عليه الحال اليوم.

على سبيل المثال، وفي ظل الخلافات الدائرة حول مسألة «المقاومة»، وما تذكره التقارير عن

اختلاف كبير في وجهات النظر بين حشد المرجعية وألوية الحشد الأخرى، الذي يترسخ بين مدة وأخرى بخطابات من طرفي القيادة -على سبيل المثال خطبة السيد حميد الياسري في محافظة المثنى التي قال فيها أن من يوالي غير وطنه لا دين له، والتي لاقت اعتراضاً من الكثيرين، ووصفت بأنها دعوات قومية لا تنسجم مع الدين- عند هذا الحد، وفي حال اشترك مقلدوا السيد السيستاني في الانتخابات بكثافة، سيكون توجههم نحو القوى المتناغمة مع هذا الطرح، سواء تلك التي انبثقت عن احتجاجات تشرين، أو القوى التقليدية التي لا تنسجم مع «أمية إسلامية» وتفضل الانشغال بالشأن العراقي الداخلي، سواء كانت حركات إسلامية مثل تياراً الحكمة، أو حركات ذات جذر إسلامي وتضم طيفا واسعاً من غير الإسلاميين أيضاً، مثل حركة النصر التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي.

وإن القوى السياسية ذات الخطاب المتناغم مع قوى الحشد والمقاومة، مثل ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وفي ظل نظام الدوائر الانتخابية المتعددة، لن يكون له مع دعوة السيد السيستاني حظوظ كثيرة، لأسباب كثيرة، في طليعتها أن الناس تتذكر دور مكتب المرجع في تنحيته عن الولاية الثالثة التي قادت إلى تكليف حيدر العبادي بالحكومة، فضلاً عن الخطاب المعارض الحاد ضده، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، وتحميل حكومته المسؤولية عن كارثة احتلال تنظيم داعش للموصل، وإن من البديهي أن المرجع لا يرغب بأن يثير حفيظة السنة في العراق، الذين لن يحتملوا عودة المالكي إلى الحكومة كما يريد، بما يعني أن الجمهور الشيعي، أو بتعبير أدق جمهور السيد السيستاني لن يكون راغباً بدرجة كبيرة بالتصويت لقائمة المالكي، الذي تشظى حزبه، وغادره أغلب قيادي الصف الأول وفي طليعتهم العبادي، واعتمد على قيادات الصف الثاني الذين لا يعرفهم الناس بشكل كبير، مما يعني بطريقة أو بأخرى أنه سيكون الخاسر الأكبر من المشاركة الواسعة.

أما التيار الصدري الذي يعول على الفوز بأكثر عدد من المقاعد يؤهله للحصول على منصب رئيس الوزراء، فإن المشاركة الواسعة لن تدع للتيار المساحة الكافية للاستئثار بأغلب الأصوات الشيعية، في ظل تزاممه مع عدة قوى، مثل كتلة الفتح التي تظم قيادي الحشد، وتحالف النصر، وتيار الحكمة، فضلاً عن القوى المدنية، وكل هؤلاء لن يصوتوا بالنتيجة للتيار الصدري، وسيأخذون عدداً كبيراً من مقاعد المناطق الشيعية على حساب التيار.

وقد تضمن بيان السيد السيستاني الأخير اشارات واضحة إلى ما ذكرناه، فقد وجه مقلديه بأن يحرصوا على اخذ العبر والدروس من التجارب الانتخابية السابقة، وعدم انتخاب الفاسدين، وأن يستغلوا الفرصة لإحداث تغيير حقيقي في إدارة الدولة «وإبعاد الأيدي الفاسدة وغير الكفوءة عن مفاصلها الرئيسية، وهو أمر ممكن إن تكاتف الواعون وشاركوا في التصويت بصورة فاعلة وأحسنوا الاختيار».

وذهب إلى أبعد من ذلك حين حث القائمين على الانتخابات أن «يعملوا على اجرائها في اجواء مطمئنة بعيدة عن التأثيرات الجانبية للمال أو السلاح غير القانوني أو التدخلات الخارجية» وهذه الإشارة التوجه، ويمكن أن تغير الكثير من المعادلات السياسية في العراق، والظاهر أن القوى السياسية تعرف هذا المال في حال حصول مشاركة واسعة، وخشية من النتائج التي قد تثير اضطراباً داخلياً واقتتالاً مسلحاً، اجتمعت القوى الكبرى بما فيها التيار الصدري، ومنظمة بدر، وتيار الحكمة وغيرهم لتوقيع ميثاق شرف مضمونه قبول نتائج الانتخابات مهما تكن، وأن تعلن النتائج خلال 24 ساعة دفعاً لتهم التزوير، في ظل رقابة دولية واسعة، وانتظار دولي وإقليمي ومحلي لنتائج الانتخابات.